خلال احتفالية الإدارة المركزية للإحصاء بمرور 50 عاماً على إنشائها

الوزيرة الصبيح: ميكنة أجهزة الدولة بالكامل منهجيتنا في الفترة المقبلة

■ الحكومة أولت اهتماماً خاصاً بسوق العمل من خلال حصر التحديات لتوسيع فرص العمالة الوطنية بالخاص

■ سأدفع باتجاه تفعيل قانون التعداد والإحصاء بما يضمن نجاح نظام معلومات سوق العمل واستدامته

الوزيرة هند الصبيح تلقي كلمتها

جانب من الحضور (تصوير: محمود عبيد)

كتب فارس العبدان

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، ان «إدخال الميكنة الكاملة لعمل أجهزة الدولة وتطويع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة واستخدامها، ستشكل أحد المرتكزات للمنهجية التي سيعمل عليها في الفترة القادمة»، مشيرة أن «للميكنة إسهاما في تطوير العمل، وزيادة الإنتاجية، وتنمية الاقتصاد».

وأضافت الصبيح خلال احتفالية الإدارة المركزية للإحصاء بمرور 50 عاما على إنشائها، و إطلاق نظام معلومات سوق العمل، إن «الاحتفالية بإطلاق النظام يأتي تعزيزا للمنهجية السابقة، وكثمرة لجهود مشكورة لبرنامج التعاون الفني بين حكومة دولة الكويت، والبنك الدولي منذ إنشاء مكتب البنك الدولي في يناير 2009».

وأشارت الصبيح، «تعتبر العمالة وسوق العمل من أهم المواضيع المحورية في عملية صناعة القرار التنموي في دولة الكويت، نظرا لأهمية كفاءة سوق العمل في تخفيف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية»، مشيرة أن «ركن كفاءة سوق العمل أحد الأسس الرئيسية لمجموعة معززات الكفاءة التي يمكن على أسسها تصنيف الاقتصاديات الإقليمية والعالمية».

وبينت الصبيح، أن «لهذا أولت حكومة دولة الكويت ومن خلال الخطة الإنمائية متوسطة الأجل للأعوام 2011/2010، 2014/2013، اهتماما خاصا بسوق العمل من خلال حصر التحديات، وصياغة السياسات التي تدعم جهود تشكيل التركيبة السكانية لصالح المواطنين، والتخطيط العلمي لسوق العمل، وتوسيع فرص العمالة الوطنية بالقطاع الخاص».

وأكدت الصبيح، «بصفتي وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل، ووزيرا للدولة لشؤون التخطيط والتنمية سأدفع باتجاه تفعيل قانون 27 لعام 1963 بشأن التعداد والإحصاء، بالإضافة إلى التعاون اللازم من قبل كافة أجهزة الدولة بما يضمن نجاح نظام معلومات سوق العمل واستدامته»، وتابعت «سأدفع بالمزيد من القرارات المشجعة لقوة العمل الكويتية للعمل في القطاع الخاص، وتلك التي تسهم في دعم وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة».

من جهته قال مدير الإدارة المركزية للإحصاء الدكتور عبدالله سهر أن «الإدارة أكملت 50 عاما من العمل المتميز والمثمر، وراكمت كما كبيرا من النجاحات والانجازات منذ تأسيسها بفضل العاملين فيها»، مبينا أن «الجهاز الإحصائي كان من أوائل المؤسسات التي واكبت إنشاء دولة الكويت عشية الاستقلال في مطلع الستينات».

وذكر سهر انه «على الرغم من التحديات الكبيرة إلا أن الإدارة المركزية للإحصاء تمكنت من أن تضع الأسس الحديثة للعمل الإحصائي من خلال رؤى إستراتيجية وعملت على تطوير وتحديث العمل الإحصائي، من خلال رؤى استيراتيجية، وعملت على تطوير العمل الإحصائي بدولة الكويت»، مؤكدا أن «الإدارة المركزية للإحصاء تؤمن أن الانفتاح والشفافية في التعامل من الأمور الأساسية لضمان تطور ورخاء دولة الكويت»، مشيرا أن «الإدارة من خلال نظم معلومات سوق العمل، ستعزز مدركات الإصلاح والشفافية، اعتمادا على مبادئ البيانات المفتوحة وحرية وسهولة الوصول إليها».

وأوضح الدكتور سهر أن «وجود سوق عمل سليم وفعال هو شرط أساسي لاقتصاد يتسم بالكفاءة، ويساهم بتحسين رفاهية السكان بصورة ملحوظة، ويتماشى مع رؤية صاحب السمو أمير البلاد لـ«كويت 2035» بتحويل دولة الكويت من مجتمع استهلاكي إلى بلد منتج»، مضيفا انه« في ظل عدم توفر قاعدة معلوماتية كافية لا يمكن ضمان بناء نظام معلومات سوق العمل وبلوغ أهدافه المنشودة والتي منها التحول إلى المجتمع الإنتاجي».

ولفت سهر أن «نظام المعلومات سيمكن الإدارة المركزية للإحصاء من توفير بيانات وتحليلات موثوقة حول سوق العمل والقيام بدراسة الأثر المحتمل للسياسات الجديدة على الاقتصاد والسكان، كما سيساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرارات في القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء كما سيعمل على ترشيد عملية التوظيف بشكل يتعاطى ايجابيا مع الحاجات الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية».

وبين سهر إن «تنفيذ المشروع سيتم بمساعدة البنك الدولي ضمن برنامج التعاون الفني»، لافتا إلى أن «الإدارة المركزية للإحصاء قامت بالبحث في التطبيقات الأكثر تطورا لنظام معلومات سوق العمل استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفريدة للمجتمع والاقتصاد الكويتي»، مبينا انه «خلال إعداد هذا النظام تم العمل والتعاون أيضا مع الشركاء في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وديوان الخدمة المدنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في سبيل دمج البيانات المتوفرة لدى هذه الجهات في قاعدة بيانات متكاملة».

عبدالله سهر

بسام رمضان

وعن أهداف تنفيذ مشروع نظام معلومات سوق العمل، قال الدكتور سهر أنها «تتلخص في توفير بيانات تساعد في استحداث الوظائف للمواطنين الكويتيين وتحقيق أهداف برنامج التكويت، إضافة إلى تزويد الأطراف المعنية من راسمي السياسات وأصحاب العمل والأكاديميين والباحثين عن عمل بمؤشرات حول سوق العمل، وتوحيد عملية تجميع ونشر البيانات بين مختلف الجهات المعنية».

وحول الأسباب التي دفعت الإدارة المركزية لتنفيذ هذا النظام، قال الدكتور سهر إن، «الإدارة تلمست وجود بعض الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل، والتي تشكل تحديا للاقتصاد الوطني وباتت قضية بالغة الأهمية لتحقيق التنمية في البلاد»، مضيفا أنه «بعد إدراك الحاجة لإعداد نظام يسمح بتحليل البيانات الحالية وتوقع الاتجاهات وتحديد الآثار المتوقعة لسياسات العمل على الاقتصاد والسكان كان لابد من وضع إطار يسمح بالاطلاع على عدة سيناريوهات ويدعم اتخاذ قرارات مستنيرة على مستوى السياسات مستندا بذلك إلى إحصاءات وبيانات تتمتع بجودة عالية».

من جانبه أكد مدير مكتب البنك الدولي في الكويت بسام رمضان أن «عمل الأجهزة الإحصائية لايقتصر على جمع البيانات وتحليلها ونشرها»، موضحا أن «الأهم من ذلك هو دعمها لجهود التنمية في بلدانها، مضيفا أنه في غياب إحصائيات جيدة، لايمكن قياس أثر وفعالية الإجراءات الحكومية، أو وضع سياسات فعالة تحقق تنمية مستدامة».

وقال رمضان «لقد عملنا مع الإدارة المركزية للإحصاء على أن نضع في الكويت نظام سوق عمل متطورا من شأنه أن يوفر المعلومات الدقيقة والبيانات المطلوبة عن سوق العمل للعديد من الأطراف المعنية من قطاع حكومي وقطاع خاص، والمجتمع المدني، حتى يتمكن اخذو القرار من رسم سياسات لسوق العمل، واتخاذ القرارات اللازمة مستنيرا بهذه المعلومات»، لافتا أن «دولة الكويت تسعى جاهدة إلى معالجة الاختلالات في سوق العمل، وتنفيذ سياسات سليمة تفضي إلى سوق عمل فعال يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية».

وأشار رمضان أن «نظام معلومات سوق العمل يمثل مشروعا وطنيا مهما، وهو يتطلب تضافر كافة جهود الشركاء لضمان نجاحه»، مشيرا إلى أن «الإدارة المركزية للإحصاء كانت على أتم الاستعداد للعمل يدا بيد، وتقبل الأفكار الجديدة والبناءة»، موضحا أن «نظام معلومات سوق العمل مشروعا متطورا ومعقدا، حيث انه يتضمن عملا إحصائيا، ووضع توقعات، وإعداد مؤشرات، وختم رمضان، «نحن فخورون بأن كل هذا تم بسلاسة وفعالية، وذلك نتيجة تضافر جهود الجميع، وريادة متخذي القرار في إدارة الإحصاء ودعمهم المتواصل للفريق».

احتفل بنظيره الأردني في مزرعة عودة الظفيري بالعبدلي

الدماك: اتحاد المزارعين مستمر في مطالبه العادلة لخدمة الزراعة ونأمل عودة العمالة البنغالية

الدماك خلال استقبال نظيره الاردني

■ الرواشدة: المزارعون الكويتيون فرسان ومجاهدون حولوا الصحراء إلى واحات جميلة

أكد رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين عوض الدماك ان مجلس ادارة الاتحاد مستمر في مطالباته العادلة امام المسؤولين في جهات الدولة المختلفة وذلك من اجل تذليل الصعوبات التي تواجه المزارع الكويتي على كافة المستويات وهذا واجب مجلس ادارة الاتحاد الذي انتخبه المزارعين ليدافع عن ويطالب بحقوقه.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الدماك خلال حضوره حفل الغداء الذي اقامه عضو مجلس ادارة الاتحاد عوده نهار الظفيري في مزرعته في العبدلي لوفد الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين برئاسة عوده الرواشده رئيس الاتحاد وقام الضيوف في جولة في عدد من مزارع العبدلي منها مزرعة فيصل داود البصيري ومزرعة امين صندوق الاتحاد هادي الوطري وعدد من المزارع الاخرى.

وشدد الدماك على ضرورة السماع بعودة العمالة من الجنسية البنغالية وهناك عدد من الاتصالات والاجتماعات يقوم بها مجلس الادارة مع المسؤولين في وزارة الداخلية والشؤون والسفارة البنغالية لاعادة هذه العمالة والتي تعتبر من اكثر العمال تأقلما وتحملا في المزارع الكويتية اضافة الى خبرتهم الواسعة في الزراعة لم تستطيع أي جنسية اخرى منافستهم ونتمنى ان ينظر بعين العطف للمزارع الكويتي ويسمح لهذه الجنسية بالعودة مرة اخرى لمزارع الكويت.

وبدوره قال رئيس الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين عودة الرواشدة يشرفني ان التقي مع زملاء السلاح من الاخوة المزارعين الكويتيين من فرسان ومجاهدين الزراعة فهؤلاء المزارعين حولوا الصحراء في الكويت الى اراضي زراعية جميلة في وقت عصيب وطقس حار جدا وكافحوا وجاهدوا ووصلوا في النهاية ووضعوا عدد كبير من المزارع في المناطق الشمالية والجنوبية لبلدهم الكويت.

واضاف الرواشدة لقد تجولنا بعدد من المزارع وشاهدنا مزارع كاملة تختص بالنخيل واخرى بالبطاطا والبصل وغيرها من الخضروات في العلف الحيواني « الجت » وهذه ثورة زراعية وفلاحية وثورة رجال مخلصين لكويتهم وحقيقة استفدنا من تجربتهم وقدموا لنا عدد من الملاحظات وخاصة التي شاهدناها في معارض الاتحاد فهذا الاتحاد يعمل بخبرة واسعة ويدعم المزارعين ويدافع عن حقوقهم ولديهم منافذ تسويقية وانشطة استثمارية يقدموا الاسمدة والبذور للمزارعين وهذه جهود طيبة يشكر عليها مجلس الاتحاد الكويتي للمزارعين ونرحب في زيارتهم في الاردن ليشاهدوا التجربة الزراعية بها والتي تعتبر الافضل في دول الشرق الاوسط.

ومن جانبه اكد عضو مجلس ادارة الاتحاد ومدير تحرير مجلة المزارع عوده نهار الظفيري ان تبادل الزيارات بين المزارعين العرب من شأنه ان يرفع المستوى الزراعي ويزيد الخبرة بين جميع الاطراف مما يؤدي بالهاية الى الفائدة على الجميع.

الساخن 139 يعمل على مدار الساعة

أبا الخيل: مفتشو «البلدية» بالمرصاد للباعة المتجولين في الاحتفالات الوطنية

عبدالمحسن أبا الخيل

البلدية بالمرصاد للباعة المتجولين

دعا مدير إدارة العلاقات العامة بالبلدية بالإنابة عبدالمحسن أبا الخيل الجمهور الكريم التأكد من تاريخ الإنتاج والصلاحية لمختلف المنتجات الغذائية قبل عملية الشراء من الأسواق ومراكز البيع للمواد الغذائية المنتشرة بالمحافظات وممارسة دورهم الرقابي من خلال الإتصال على خط البلدية الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة وذلك في حال وجود أي شكاوي تتعلق بتلك المواد الغذائية ، سواء إنتهاء الصلاحية أو التلف أو عدم توافر الإشتراطات الصحية ، موضحا أن الجهاز الرقابي بالبلدية على أتم الاستعداد للتعامل مع تلك الشكاوي بأقصى سرعة ممكنة وأخذها على محمل الجد وذلك من أجل خدمتهم وتقديم المساعدة لهم في مختلف المجالات الأخرى المتعلقة بالبلدية .

جاء ذلك ضمن إستعدادات بلدية الكويت للإحتفلات الوطنية التي تشهدها البلاد ، ونوه أبا الخيل إلى ضرورة عدم التعامل مع الباعة المتجولين الذين ينشطون خلال أيام الإحتفالات ، لافتا إلى أن الأجهزة الرقابية ستكون لهم بالمرصاد ولكل من يخالف اللوائح والأنظمة المعمول بها ببلدية الكويت .

وأكد أبا الخيل على أهمية التواصل مع جهاز البلدية للإبلاغ عن أي شكاوى أو استفسارات من خلال الاتصال على خط البلدية الساخن من أجل التعامل معها وفقا للقوانين وإتخاذ ما يلزم بشأنها ، مشيرا إلى أن البلدية قامت بتوفير الرقم 139 من أجل خدمة الجمهور وأن يكون بمتناولهم في كل الأوقات حرصا على سلامتهم .

وشدد على ضرورة عدم ممارسة البيع من قبل الباعة المتجولن تجنبا للمساءلة القانونية إلى جانب مصادرة المواد التي بحوزتهم وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية في حال ضبطهم من قبل مفتشي البلدية المنتشرين بالمحافظات مشيراً إلى أن ممارسة البيع متجولا يعد من إحدى المخالفات التي يعاقب عليها القانون فضلا عن تسببهم بالإزدحامات المرورية من خلال عرضهم للمواد الغذائية على كتف الطرقات ، داعيهم إلى الإلتزام بلوائح وأنظمة البلدية وعدم ممارسة أي شكل من أشكال البيع المتجول سواء للمواد الغذائية أو اي مواد أخرى مثل الألعاب النارية ، علب الرغوة أو أي مواد تعكر صفو الإحتفالات في هذه المناسبة الوطنية الغالية على قلوب الجميع .

«البلدية»: حررنا 25 مخالفة للإعلانات المتجاوزة بالجهراء .. وحملاتنا متواصلة

استمراراً للحملات الميدانية التي تنفذها الأجهزة الرقابية بالبلدية على مختلف الأنشطة التي تقوم بها إدارات والمراقبات المختلفة لأفرع البلدية نفذت مراقبة المحلات والإعلانات بفرع بلدية محافظة الجهراء حملة على إعلانات المحلات التجارية في أسواق الجهراء وذلك للحد من تجاوزات قوانين وأنظمة البلدية حيث ترأسها مراقب المحلات والإعلانات عبدالله الشمري .

و قال الشمري في تصريح صحافي إن الهدف من الحملة هو متابعة كافة التراخيص والتأكد من تاريخ صلاحيتها ، مشيرا إلى أن مفتشو المراقبة تقومون بعمليات التفتيش بصفة مستمرة على جميع المحلات والأسواق بالمحافظة إلى جانب اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاه المخالفين مبيناً أنه لا تهاون مع المخالفين في هذا الجانب .

وأوضح الشمري أن الحملة الميدانية أسفرت عن تحرير عدد«25» مخالفة شملت عدم وضع الترخيص التجاري في مكان بارز وعدم تجديد الإعلانات الخاص بالنشاط وإضافة إعلان تجاري بدون ترخيص من البلدية ، لافتا إلى أهمية إتباع لوائح وأنظمة البلدية تجنبا للمساءلة القانونية .

تجدر الإشارة إلى أنه شارك بالحملة كل من مراقب المحلات وإعلانات عبدالله الشمري والمفتشين حمود الفضلي وخالد العنزي وفهد الرشيدي ومحمد العجمي ومن إدارة العلاقات العامة بالبلدية محمد القلاف وأنور حميد.